النظر
في تعليقات نظر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم أجمعين، وبعد:

فقد وقفت على هذه الملاحظات التي يكتبها الأخ الشيخ: نظر الفاريابي على تحقيقي لشرح الإمام النووي على صحيح الإمام مسلم، وكنت أحب له أن يقتصر على بيان ما يراه من ملاحظات يعتقد صحتها، إذا كان صحيح القصد حسن النية، ويقتدي بأهل العلم الأكابر في ذلك، الذين ضربوا أروع الأمثلة للنقد العلمي الرصين، المزدان بالأدب وحفظ الحقوق والرتب، وما كنت أحب له أن يتجاوز ذلك إلى ما لا يليق بطلبة هذا الفن الشريف، مما رآه من وقف على كلامه من العقلاء، وأسأل الله لنا وله الهداية والتوفيق.

وأنا من قبل ومن بعد أسعد الناس بمن يدلني على خطأ أو خلل وقع مني في عمل عملته، فقد بذلت غاية وسعي في إخراج هذا الكتاب على الصورة التي تليق به وبالعلم، ولكن الخطأ والسهو من لوازم الإنسان، وجل من لا يسهو، والعلم رحم بين أهله، وقد أبى الله أن يتم إلا كتابه.

وسأعلق على ما ذكره الأخ بما يكشف ما فيه من الغلط والتناقض معرضا عما لا يليق بي الوقوف عنده من بنيات الطريق، التي يصر أن يتقحمها بلا معرفة ولا داع ولا فائدة، ولو شئت أن أكافئه إساءته الصاع عشرة لفعلت، فما أسهل الإساءة، ولكنني أعرضت عن الانتصار لنفسي حفظا لحق العلم وتنزيها للقراء الكرام عن هذه المخاضة المنتنة، ممتثلا قول زهير بن أبي سُلمى في حِصن بن حُذَيفة الفَزَارِيّ:

وذي خَطَلٍ في القَوْل، يَحْسِب أنه   مُصيبٌ، فَمَا يُلْمِمْ بهِ فَهْوَ قَائِلُهْ

عَبَأْتَ له حِلْمًا، وأَكْرَمْتَ غَيرَهُ   وأعْرَضْتَ عنه، وهْوَ بَادٍ مَقَاتِلُهْ

الملاحظة الأولى:



نظر الفاريابي @u_ea6 · 5 يوم

(قراءة في شرح النووي طبعة دار المنهاج القويم)

١- التعليقات:

٢- في (ص: ٢١٦):

حاشية رقم (٣) ترجم للحليمي، وعزاه إلى (سير أعلام النبلاء) (٥٧/٩)، وهذا رقم المجلد والصفحة في (تاريخ الإسلام) وهذا نصه، وأما في (سير أعلام النبلاء) ففي (٢٣١/١٧).

الجواب:

هذا صحيح، وسببه أن العزو كان لكتابَي الذهبي «السير» و«التاريخ» في المسودة، ثم رأيت الاقتصار على أحدهما، فحصل الغلط عند النقل بوضع عزو هذا لذاك، فهو من سبق القلم.

الملاحظة الثانية:

5 يوم · @u_ea6 **نظر الفاريابي**
٣- (قراءة في شرح النووي طبعة دار المنهاج القويم)
التعليقات:
٢- في (ص: ٢١٦):
قال النووي:
وحذا حذوه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي في كتابه الجليل الحفيل كتاب (شعب الإيمان)، هذا كلام الشيخ.
وضع رقم الحاشية (٥) فوق قوله: (شعب الإيمان).
وكتب في الحاشية: (صيانة صحيح مسلم).
٢ ٨ ٣٣

5 يوم · @u_ea6 **نظر الفاريابي**
٤- (قراءة في شرح النووي طبعة دار المنهاج القويم)
الملاحظات في (ص: ٢١٦)
١- وضع حاشية رقم (٥) فوق قوله: (شعب الإيمان) والإحالة إلى (الصيانة) خطأ علمي
مكانه فوق قوله: (هذا كلام الشيخ)
٢- لم يوثق من (شعب الإيمان)
٣- أحال إلى (صيانة صحيح مسلم) (١٩٦- ١٩٧) وهو خطأ بل في (ص: ١٩٧) فقط.
١ ٦ ٢٣

الجواب:

١- هذا كله غير صحيح، وهو المخطئ في جميعه؛ فالإحالة موضوعة على نهاية كلام ابن الصلاح (بعد التنصيص الثاني) ، وهذا هو الصواب، وهو الذي جريت عليه في جميع الكتاب من وضع العزو عند نهاية عبارة صاحبه، ولا يحسن وضعه عند قوله (هذا كلام الشيخ) فهذه عبارة النووي لا ابن الصلاح.

٢- ما الذي يريدني أن أوثقه هنا من (شعب الإيمان)؟!! وليس هناك نقل منها وإنما مجرد ذكر للكتاب فحسب، لم ينتبه إليه لتعجله في التخطيء.

قَالَ الشَّيْخُ: ثُمَّ إِنَّ الْكَلَامَ فِي تَعْيِينِ هَذِهِ الشُّعَبِ يَطُولُ، وَقَدْ صُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ مُصَنَّفَاتٌ[٢] مِنْ أَغْزَرِهَا فَوَائِدَ كِتَابُ «الْمِنْهَاجِ» لِأَبِي عَبْدِ اللهِ الْحَلِيمِيِّ إِمَامِ الشَّافِعِيِّينَ بِبُخَارَى[٣]، وَكَانَ مِنْ رُفَعَاءِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَحَذَا حَذْوَهُ الْحَافِظُ الْفَقِيهُ[٤] أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِهِ الْجَلِيلِ الْحَفِيلِ كِتَابِ «شُعَبِ الْإِيمَانِ»[٥]، هَذَا كَلَامُ الشَّيْخِ.

٣- بل العزو صحيح، وكلام ابن الصلاح الذي نقله النووي موجود في الصفحتين المذكورتين، ولكن بتقديم وتأخير، لم ينتبه إليه لمسارعته للتخطيء بلا تدبر.

وهذا الشك فيما ذكره أبو بكر البيهقي الحافظ : وقع من سُهَيل . وقد رُوي عن سُهَيل : (بِضعٌ وَسَبْعُونَ) ، من غير شك قطعاً بالأكثر ، أخرجه أبو داود في كتابه(٤) .

وأما سُليمان بن بلال فإنه رواه عن عبد الله بن دينار على القطع من غير شك . وهي الرواية الصحيحة . أخرجاها في الصحيحين .

(١) إكمال المعلم : ١/الورقة : ٤٢ ب .
(٢) الفائق : ٢/٢٥١ ، النهاية : ٢/٤٧٧ ، اللسان : ١/٤٨٩ مادة « شعب » ، تاج العروس : ١/٣١٩ مادة « شعب » .
(٣) مسلم : ١/٦٣ حديث رقم : « ٥٨ » .
(٤) تقدم تخريجه .

١٩٦

غير أنها فيما عندنا من كتاب مسلم : (بِضعٌ وَسَبْعُونَ) قطعاً بالأكثر وهي فيما عندنا من كتاب البخاري : (بضع وستون)(١) قطعاً بالأقل .

وقد نقلت كل واحدة منهما عن كل واحد من الكتابين ، ولا أشكال في أن كل واحد منهما رواية معروفة في روايات هذا الحديث .

واختلفوا في الترجيح بينهما . والأشبه بالإتقان والإحتياط ترجيح رواية الأقل(٢) . ومنهم من رجح رواية الأكثر وإياها اختار الإمام أبو عبد الله الحَليمي(٣) فإن الحكم لمن حفظ الزيادة جازماً بها .

ثمّ أنّ الكلام في تعيين هذه الشعب يتشعب ويطول وقد صنفت في ذلك مصنفات من أغزرها فوائد « كتاب المِنْهاج »(٤) لأبي عبد الله الحَليمي إمام الشافعيين ببخارى . وكان من رفعاء أئمة المسلمين .

وحذا حذوه الحافظ الفقيه أبو بكر البَيْهقي في كتابه الجليل الحفيل كتاب « شعب الإيمان »(٥) ، وَعُيِّنَت شعب كثيرة منها : الاستنباط ، والإجتهاد . وأما القطع على مراد رسول الله ﷺ في كثير منها فَعَسِرٌ صعب . وقد ضبطت ما أمليتُهُ من وجوه الاختلاف في ذلك حديثاً ولُغةً ضبطاً متيناً عزيزاً ، والله الحمد ، وهو أعلم(٦) .

(١) تقدم تخريجه .
(٢) نقل إبن حجر في الفتح : ١/٥٢ ترجيح إبن الصلاح ومال إليه .
(٣) هو « العلامة البارع رئيس أهل الحديث بما وراء النهر القاضي أبو عبد الله الحسين ابن الحسن ابن محمد بن حليم الحليمي » ، كان من أذكياء زمانه توفي سنة ثلاث وأربعمائة ، ترجمته في : تذكرة الحفاظ : ٣/١٠٣٠ - طبقات الشافعية الكبرى : ٤/٣٣٣ - العبر : ٢/٨٤ - طبقات العبادي : ١٠٥ .
(٤) أنظر المنهاج في شعب الإيمان : ١/٤٦ ، ٨٠ ، ١٠٤ ، ١٨٣ ، وغير ذلك من الصفحات .
(٥) أنظر « مقدمة شعب الإيمان » للبيهقي مخطوط .
(٦) أنظر شرح النووي : (٢/٣ - ٤) ، الفتح : (١/٥١ - ٥٢) - إكمال المُعْلِم : ١/الورقة (٤٢ ب - ٤٣ أ) .

١٩٧

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو ابْنُ الصَّلَاحِ: «هَذَا الشَّكُّ الْوَاقِعُ فِي رِوَايَةِ سُهَيْلٍ هُوَ مِنْ سُهَيْلٍ، كَذَا قَالَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ سُهَيْلٍ «بِضْعٌ وَسَبْعُونَ» مِنْ غَيْرِ شَكٍّ، وَأَمَّا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنْ عَمْرٍو[٥] بْنِ دِينَارٍ عَلَى الْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ، أَخْرَجَاهَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، غَيْرَ أَنَّهَا فِيمَا عِنْدَنَا مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ: «بِضْعٌ وَسَبْعُونَ»، وَفِيمَا عِنْدَنَا مِنْ كِتَابِ [ط/٢/٣] الْبُخَارِيِّ[٦]: «بِضْعٌ وَسِتُّونَ»، وَقَدْ نُقِلَتْ[٧] كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْكِتَابَيْنِ، وَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا رِوَايَةٌ مَعْرُوفَةٌ مِنْ رِوَايَاتِ[٨] هَذَا الْحَدِيثِ، وَاخْتَلَفُوا فِي التَّرْجِيحِ.

(١) أبو داود [٤٦٧٨]، والترمذي [٢٦١٤].
(٢) الترمذي [٢٦١٤].
(٣) في (د)، و(ط): «وستون»، وليست في (ع). (٤) «إكمال المعلم» (١/ ٢٧٢).
(٥) كذا في النسخ الخطية، وهو سبق قلم من المصنف ﷺ، تنبه له ناسخ (ص) فحسب، فكتب حياله في حاشيتها: «لعله: عبد الله»، وهو الصواب كما في «الصيانة»، و«الصحيحين».
(٦) سقط من أول قوله: «أربعة وستون» السابقة في كلام القاضي، إلى قوله: «البخاري» من (ف)، وكتب حيالها في الحاشية: «في بعض النسخ عند هذا المكان تقديم وتأخير».
(٧) في (ص): «ثبتت»، وأما ما في (هـ)، و(ب): «تشككت»، وفي (ر): «نسل»، فليس بشيء.
(٨) كذا من (ش) وهو قريب مما في «الصيانة»: «في روايات»، وفي (ط): «في طرق روايات»، وفي (ع)، و(ب): «هي طرق»، وفي (ر)، و(هـ)، و(ص): «وفي الباب» وهو تصحيف، وخلت منها (ف).



قَالَ: وَالْأَشْبَهُ بِالْإِتْقَانِ وَالِاحْتِيَاطِ تَرْجِيحُ رِوَايَةِ الْأَقَلِّ. قَالَ: وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ رِوَايَةَ الْأَكْثَرِ، وَإِيَّاهَا اخْتَارَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَلِيمِيُّ[١]، فَإِنَّ الْحُكْمَ لِمَنْ حَفِظَ الزِّيَادَةَ جَازِمًا بِهَا.

قَالَ الشَّيْخُ: ثُمَّ إِنَّ الْكَلَامَ فِي تَعْيِينِ هَذِهِ الشُّعَبِ يَطُولُ، وَقَدْ صُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ مُصَنَّفَاتٌ[٢] مِنْ أَغْزَرِهَا فَوَائِدَ كِتَابُ «الْمِنْهَاجِ» لِأَبِي عَبْدِ اللهِ الْحَلِيمِيِّ إِمَامِ الشَّافِعِيِّينَ بِبُخَارَى[٣]، وَكَانَ مِنْ رُفَعَاءِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَحَذَا حَذْوَهُ الْحَافِظُ الْفَقِيهُ[٤] أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِهِ الْجَلِيلِ الْحَفِيلِ كِتَابِ «شُعَبِ الْإِيمَانِ»[٥]، هَذَا كَلَامُ الشَّيْخِ.

٤- ثم إنه وقع فيما يعيبه علي فقد عزا المواضع المذكورة كلها لـ (ص ٢١٦)، وهذا غلط في العزو على كل حال، فإن الكتاب إذا كان أكثر من مجلد وجب ذكر الجزء في العزو، وكل من يرى عزوه هذا يظن أن القصد المجلد الأول، وهو غلط، لأنه في الثاني وصوابه (٢/ ٢١٦)!! وسيأتي نظير هذا بعد قليل، فانظر وقع منه في مواضع تعد على أصابع اليدين هذا الغلط أكثر من مرة وينكر علي وقوعه مرتين أو ثلاث في أكثر من عشرة آلاف موضع عزو!!

الملاحظة الثالثة:

نظر الفاريابي @u_ea6 · 5 يوم

٥- (قراءة في شرح النووي طبعة دار المنهاج القويم)
الملاحظات في (ص: ٢١٦):
١- نقل القاضي عن الخليل كلامه ولم يوثقه، وهو في العين (٢/٨٦).
٢- قال القاضي عن قول الخليل هذا: (وهو وهم منه) أشاروا في طبعة الكمال في الحاشية، فأخطأوا ولم يثبتوه، وهو كلام القاضي، وبنصه في (المطالع) (٥٢٤/١).

٨ ٢١

الجواب:

١ – لم أوثقه! فكان ماذا؟ لو كان هذا خطأ، فإنه لن تستطيع أن يحصي ما لم يعزه من مثل هذا في أعماله، فهو –فيما رأيت من أعماله– لا يوثق مثل هذا أصلا، مما كان نقلا داخل نقل، وإنما يوثق بالكاد النقول الأساسية، على قصور شديد في هذا، يعرفه إذا قارن بين نشرته لـ«تدريب الراوي» ونشرة العبد الضعيف، مع صغر حجم الكتاب، ناهيك عن كتاب كبير كهذا، يحسن به أن يقارن بينه وبين نشرته لـ«فتح الباري» في هذه النقطة المنتقدة فقط، وإلا فإنه لم يعمل شيئا ذا بال في تحقيق وضبط نص «الفتح» وهو بيت القصيد في عمل المحقق، وكان هذا جديرا بأن يحجزه عن التعقيب على في مثل هذا لو كنت باغي حق، ومع ذلك فإن ما فاتني من مثل هذا مما كان مصدره مطبوعا أو مخطوطا يسهل الوصول إليه شيء لا يكاد يذكر في مقابل ما وثقته من هذا الصنف إن شاء الله تعالى، ولكن الإنصاف عزيز.

ناهيك أن هذه الكلمة المنسوبة للخليل في كلام عياض ليست قول الخليل كما في «العين» (١/ ٢٨٦ ط المخزومي والسامرائي)، والذي في «العين» قول الخليل: «والبِضْعُ من العدد ما بين الثلاثة إلى العشرة، ويقال: هو سبعة»، فما نقله عياض ليس قول الخليل، وإنما نقله الخليل مضعفا عمن لم يسمه، ولعله لذلك عقب ابن قوقول على نسبة عياض هذا للخليل

بقوله في المطالع: «وهو وهم منه» يعني من عياض في نسبة هذا للخليل لأنه يخالف ما في كتابه، والله أعلم.

٢- ما علاقتي أنا والنووي بهذا؟ الأخ نظر يرى أن ناشري طبعة «مشارق الأنوار» دار الكمال أخطؤوا في وضع عبارة (وهو وهم منه) في الحاشية ولم يثبتوها في صلب «المشارق»، ويحتج عليهم بأنها في «المطالع»!! وهذا بعد كونه لا دخل لي فيه أصلا حتى يحشره في الملاحظات على عملي- إلا إذا كان يرى أنه يجب علي عند العزو أن أذهب فأحقق نصوص الكتب التي أنقل منها مثلا، فهل يعقل أن يطالب بهذا من يعزو موضعا ويهمل عشرا؟ فلو غيرك قالها يا أبا قتيبة!- أقول: مع ذلك فقوله في التعقيب على ناشري «المشارق» ليس بسديد وهو خلاف ما يقتضيه النظر الصحيح وطرائق المتقنين من المحققين؛ فإن هذه العبارة خلت منها أجل نسخ «المشارق» وأضبطها عند القوم، ووجدوها على حاشية إحداها، فكان الصواب وضعها في الحاشية على ما ارتضوه من وزن النسخ والتصرف فيها، و«المطالع» على الأقرب نسخة من «المشارق» زاد فيها ابن قرقول ونقص واستدرك على يسير مما في «المشارق»، فخلو «الإكمال» وأصح نسخ «المشارق» من هذه العبارة ووجودها في «المطالع»؛ مما ينبغي أن ينتج أنها ليست من كلام عياض، وإنما من تعليقات ابن قرقول؛ أراد بها توهيم نقل شيخه عن الخليل خلاف ما في كتاب الخليل، فإن الخليل قائل بقول الجمهور في ذلك، على ما شرحته في نهاية التعليق على النقطة السابقة، والله أعلم بالصواب.

* بقي أن أنبه على أن الأخ نظر غلط في رقم الصفحة في «المطالع» فكتب (١/ ٥٢٤) والصواب (١/ ٥٢٥)، وهكذا يتكرر منه الغلط في العزو في بضع ورقات، ويشنع علينا موضعين أو ثلاثة من أكثر من عشرة آلاف عزو عملناها بفضل الله ومنته.

الملاحظة الرابعة:

5 يوم · @u_ea6 نظر الفاريابي

٦- (قراءة في شرح النووي طبعة دار المنهاج القويم)
الملاحظات في (ص: ٢١٦):
في الحاشية رقم (٣) في ترجمة: الحليمي، قال: (بعد أستاذه أبي بكر القفال وأبي بكر الأودني) قوله: (أستاذه) خطأ والصواب (أستاذيه) كما عند السبكي.
هذه الملاحظات كلها في (ص: ٢١٦).

٩ ٢٩

الجواب:

أنني نقلت العبارة من «تاريخ الإسلام» بتحقيق د: بشار، كما يظهر من كونه أول مصادري، وهي كذلك بالإفراد فيه، ولها وجه معتبر إن كانت هي الصواب في حقيقة الأمر، وتحرير أيهما الصواب: عبارة الذهبي أو السبكي يحتاج مراجعة أصولهما والنظر فيها، فقد تكون هكذا هي في خط الذهبي مثلا وهو مصدر السبكي في نقله ويكون السبكي قد تصرف فيها إن صحت هكذا في أصل السبكي، وهكذا البت في تحقيق القول في هذا يعوز بحثا واطلاعا على الأصول وتحريرا، وليس هذا عملي هنا، كما لا ينبغي أن يخفى عليه، فكيف يعدها ملاحظة علي؟!

❊ وبناء على ما سبق إلى الآن، فقوله (**كل هذه الملاحظات في ص ٢١٦**) لا قيمة له، لأنه لم يسلم له حتى الآن من كل هذا إلا بواحدة هي من سبق القلم، والحمد لله.

الملاحظة الخامسة:

نظر الفاريابي @u_ea6 · 5 يوم

٧- (قراءة في شرح النووي طبعة المنهاج القويم)
أفسدت الشاملة على كثير من الباحثين، توثيق النصوص من مصادرها، ولا يتأكد من وجود النص في أي صفحة.
وهذه الإشكالية كثيرة في هذه الطبعة بحيث لا توافق الإحالة في اكثر الأحيان.
خصوصا إذا كان الكتاب له عدة طبعات.
وإليك نماذج لهذه الإحالات.

٣ ١٤ ٣٠

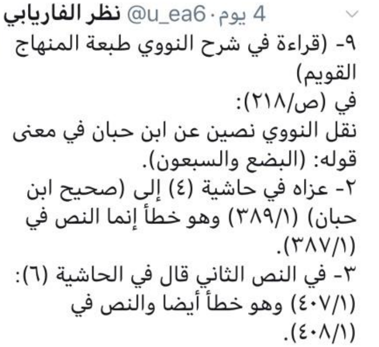
الجواب:

مقتضى هذا الكلام أن ما وقع فيه الغلط في العزو الذي سيذكره، هو على هذا الغلط في الشاملة وأنني غلطت لأنني مشيت وراء غلط الشاملة، ولكن للأسف كل ذلك لم يكن فإن عزو الشاملة في هذه المواضع موافق للمطبوع، وانتقال نظر المحقق في العزو من صفحة لأخرى في نفس الموضع وارد، ويحصل غالبا بأن يحفظ الرقم في ذهنه لينقله ثم ينشغل بضبط شيء في الأصل أو الحاشية، ثم يكتبه بعد من ذاكرته فيحصل مثل هذا، أو يكون النقل ممتدا أكثر من صفحة فبدلا من أن يعزو لآخر النص يعزو لأوله، والأمر كله قريب، لما أسلفناه أن ذكر الأرقام في العزو وسيلة لا غاية، ويتسامح في الوسائل ما لا يتسامح في الغايات، ولو أن أحدا حذف كل هذه الأرقام واكتفى بذكر الكتب لما كان مخطئا اليوم لسهولة الوصول إلى المواضع بالبرامج أكثر من الوصول بالجزء والصفحة، وقد كان جماعة من شيوخ شيوخنا يتعمدون عدم ذكر الصفحات في أعمالهم عند العزو، ويضنون بذكرها حتى يتعب من يريد أن يتعقبهم فيما حصلوه ووصلوا إليه بشق الأنفس من النقول، فمن يريد التعقب عليهم فليتعب وليصل بنفسه كما تعبوا ووصلوا، وحتى لا يأتي فارغ يترك

أصول المسائل ومقاصدها ويتعقبهم في خطأ عزو صفحة أو نحو هذا، وعلى كل حال فلا يستدعي الأمر كل هذه التهويل.

_ ولا أدري كيف يقول إن الخطأ في العزو كثير عندي ثم لا يذكر من هذا الكثير إلا موضعين أو ثلاثة، وفي الكتاب أكثر من عشرين ألف حاشية في أكثر من نصفها عزو يعني أكثر من عشرة آلاف عزو، فهل يقال في وقوع خلل يسير في ثلاثة أو أربعة مواضع رحل رقم العزو صفحة للخلف أو للأمام إن هذا خطأ كثير؟!

نظر الفاريابي @u_ea6 · 4 يوم
٨- (قراءة في شرح النووي طبعة المنهاج القويم)
في (٢/٢١٨):
نقل النووي كلام ابن حبان في معنى قوله: (البضع والسبعون) وعزاه إلى كتابه (وصف الإيمان وشعبه).
عزاه في الحاشية إلى (صحيح ابن حبان):
١- كتاب ابن حبان اسمه (التقاسيم والأنواع) وأما الذي أحال إليه، فهو ترتيب ابن بلبان.
١٢ ٢٧


نظر الفاريابي @u_ea6 · 4 يوم
٩- (قراءة في شرح النووي طبعة المنهاج القويم)
في (ص/٢١٨):
نقل النووي نصين عن ابن حبان في معنى قوله: (البضع والسبعون).
٢- عزاه في حاشية (٤) إلى (صحيح ابن حبان) (١/٣٨٩) وهو خطأ إنما النص في (١/٣٨٧).
٣- في النص الثاني قال في الحاشية (٦): (١/٤٠٧) وهو خطأ أيضا والنص في (١/٤٠٨).


١ ٨ ١٣

١- وأما عزو «صحيح ابن حبان» إلى «الإحسان» فأمر عليه عمل الناس من وقت طبع الإحسان، ولا يكاد يخفى على أحد عمل على الكتاب أن هذا هو «الإحسان» لا أصل «الصحيح»، بل حتى بعد طبع الصحيح نفسه «التقاسيم والأنواع» قبل نحو ثمان سنين لا يزال عزو الناس إلى «الإحسان» وهو إعادة ترتيب للصحيح فحسب، وقد كنت قديما أكتب بجوار العزو لابن حبان كلمة «الإحسان» تدقيقا ثم تخففت من ذلك لظهور الأمر.

واللطيف في الأمر أن الأخ نظرا نفسه في جميع عزوه لـ«صحيح ابن حبان» يعزو للإحسان ولا ينبه، فإن كان هذا غلطا وخطأ كما يقرره هنا؛ فقد وقع منه هذا الغلط عشرات المرات في «تدريب الراوي» فقط، وهذا موضع منها، وأرجو أن ينشغل بحصر الباقي وإصلاحه قبل أن يشنع به على الناس.

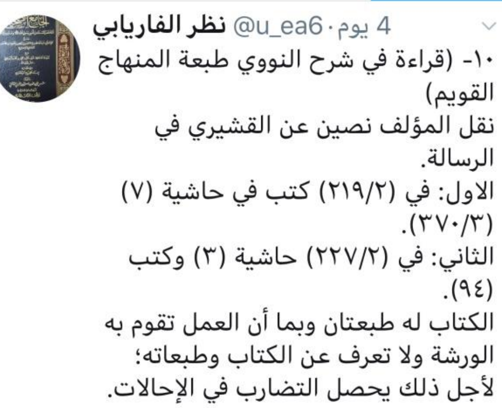
وروى ابن حبان ، وأبو داود ، والنسائي[٨] من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » .

---

(١) ف « فانتظروا » .
(٢) جامع البيان (٦٠/١) .
(٣) جامع البيان (٦٠/١) .
(٤) تفسير ابن أبي حاتم (١٣/١) .
(٥) صحيح مسلم (٢٠٣/١) .
(٦) سنن الترمذي (٥٣٥/٥) .
(٧) أخرجه الترمذي في سننه (٤٦٢/٥) ، وابن حبان في صحيحه (١٠٤/٢) .
(٨) أخرجه أبو داود في سننه (١٧٢/٥) ، وابن ماجه في سننه (١٦٠/١) ، وأحمد في مسنده =

(١ / ٥٢ من تحقيق الفاريابي لـ«تدريب الراوي»، وعزوه في حاشية (٧) ما في الإحسان لصحيح ابن حبان)

٢- وأما تفاوت العزو في الموضعين، صفحة واحدة أمر هين ويقع للناس جميعا مع كثرة العزو وانشغال الذهن بالتدقيق في أمور كثيرة من العمل، كما شرحته قبل قليل، وهو أمر نادر هنا إن شاء الله.


نظر الفاريابي @u_ea6 · 4 يوم

١٠- (قراءة في شرح النووي طبعة المنهاج القويم)
نقل المؤلف نصين عن القشيري في الرسالة.
الاول: في (٢١٩/٢) كتب في حاشية (٧) (٣٧٠/٣).
الثاني: في (٢٢٧/٢) حاشية (٣) وكتب (٩٤).
الكتاب له طبعتان وبما أن العمل تقوم به الورشة ولا تعرف عن الكتاب وطبعاته؛ لأجل ذلك يحصل التضارب في الإحالات.



※ العزو لغير طبعة للكتاب الواحد أمر وارد في كتاب كبير، استمر العمل عليه سنين مديدة، وقد يغفل المرء عزوا في أول الأمر، ثم يتداركه في إحدى المراجعات بعد سنين من عزوه الأول ولا يكون بين يديه نفس الطبعة فيعتمد على الموجود، على أن المهم هنا أن يكون النص المعزو موجودا في الكتاب المعزو إليه، هذا الذي ينبغي أن يشغل الناقد لا أرقام الصفحات واختلاف الطبعات، فإن الأول هو المقصود والثاني وسيلة فلا يلتفت إليها إذا تحصل المقصود.

※ وأما الورشة فليس لها وجود إلا في دماغ هذا الرجل، وهذا مما يسميه الناس نقيض الصدق، ولا أدري ما يلجؤه إلى مثل هذا؟ وما الذي يحمل رجلا في سنه على أن يهرف بما لا يعرف، وأن (يقدح من راسه) – على حد قول إخواننا في نجد–، والله الموعد.

الملاحظة السادسة:

4 يوم · @u_ea6 نظر الفاريابي

١١- (قراءة في شرح النووي طبعة المنهاج القويم)
أثقل حواشي الكتاب بترجمة الأعلام المشهورين كأبي علي الجبائي، والحليمي، والسرقسطي.
ولا يترجم لمن لا يعرف اسمه.
نقل النووي (٢/٢٢٦) عن القشيري عن (الواسطي) قوله ولم يعرف من هو الواسطي، وهناك مئات الاسماء المبهمة يحتاجون إلى التعريف بهم.

٧ ٨ ٢٣

الجواب:

لا أعرف حقيقة كيف حكم هذا الحكم على الكتاب كله وهو يراوح بين قدميه منذ أسبوع في صفحات معدودة من المجلدين الأول والثاني؟

١ – أما دعواه إثقال الحواشي بالترجمة للمشهورين فمجازفة مكشوفة من مجازفاته التي لا تنتهي، ولا تقف عند حد، ذلك أن الأعلام المترجمين في الكتاب كله عدد يسير جدا لا يبلغون مائة بحال من الأحوال بل ولا قريب من ذلك، ولا يجاوزون في المجلدات الثلاث الأول التي تكون عادة مظنة ذكر العلم أول مرة من ذلك خمسة عشر ترجمة غير تراجم إسناد الكتاب التي قد لا تزيد هي الأخرى عن مثل هذا الرقم، فهل يعتبر منصف عاقل مثل هذا العدد في كتاب كبير كهذا ممتلئ بالأعلام إثقالا؟

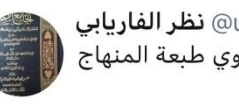
❋ ومسألة الشهرة مسألة نسبية، والمحقق إنما يترجم لمن يظنه يخفى على القارئ، وأن القارئ هنا يحتاج إلى معرفة هذا المذكور، ولا يقيس القارئ على نفسه في هذا، وقد ترجمت لأمثال

أبي زيد اللغوي، وأبي الليث الشاشي، والأَسْدي، والعُذْري، والعَبْدَرِي، والقَلْعِي، والأعور الشني، وهذا الضرب، فهل هؤلاء وأمثالهم من المشاهير الذين تثقل الحواشي بذكرهم كما يزعم الرجل؟!!

٢- ودعواه أني لا أترجم لمن لا أعرفه، فدعوى باطلة كأكثر دعاويه، وإنما تختلف الأنظار فيمن يحسن الترجمة له ومن لا داعي فيه لذلك، هذا كما هو معروف عند أهله، وتركي الواسطي ليس لأني لم أعرفه كما يدعي الأخ نظر، أو كما يحب أن يقنع نفسه بذلك، ولكن ربما رأيت وقتها أنه لا حاجة لترجمته لسبب من الأسباب، أو فاتني ذلك سهوا، والرجل مترجم في «الرسالة القشيرية» نفسها.

* ثم قول الأخ نظر: أن هناك مئات الأسماء المبهمة الذين يحتاجون إلى تعريف بهم، مجازفة من مجازفاته الكثيرة، وليته يذكر لنا عشرة من هذه المئات التي يتحدث عنها ولم ولن يراها غيره فيما يظهر.

الملاحظة السابعة:



نظر الفاريابي @u_ea6 · 3 يوم

١٢- (قراءة في شرح النووي طبعة المنهاج القويم)
في (١٠٩/٢):
(وقد انتصر له الحافظ أبو موسى الأصبهاني وألف في ذلك كتابا لطيفا).
لم يذكر النووي اسم رسالته، وهي مطبوعة عام (١٤٢٦) وليست في الشاملة، ولم يتم التوثيق منها.
كيف يغفل من يعمل في مسلم وشرحه هذه الرسالة وهي مطبوعة من (١٥) سنة.



٤ ٨ ٣٦

الجواب:

سقط التنبيه على اسم الرسالة سهوا، وهي معروفة لدي والحمد لله، ولكن لم تكن بين يدي وقت العمل على هذا الموضع، وسهوت عن استدراك العزو إليها بعد ذلك، فكان ماذا؟

ولو افترضنا أنني لم أكن أعلم بوجودها، فأي إشكال في هذا؟ ولو اعتبرنا ترك العزو لمصدر ما خطأ من المحقق وغفلة منه عن هذا المصدر، فلينظر الأخ نظر كم من الكتب المشهورة والمغمورة مما لا يحصى كثرة وقد ترك العزو إليها في ما أخرجه من كتب صغار أو كبار. أفنعد تركه العزو لها من أخطائه، ونعتبره غافلا جاهلا بوجود كل هذه الكتب؟!

الملاحظة الثامنة:



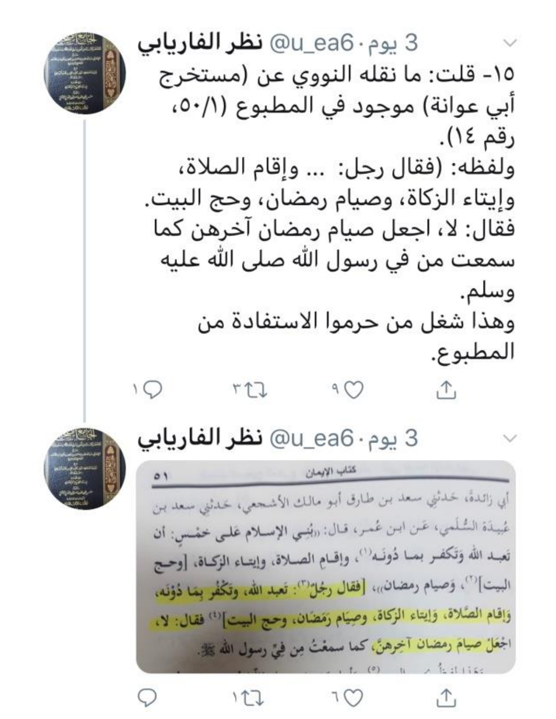
نظر الفاريابي
@u_ea6

١٣- (قراءة في شرح النووي طبعة المنهاج القويم)
نفيه حديثا في (مستخرج أبي عوانة).
قال النووي (٧٦/١):
وقع في رواية أبي عوانة الإسفرايني في كتابه المخرج على صحيح مسلم عكس ما وقع في مسلم من قول الرجل لابن عمر: قدم الحج.
فوقع فيه: أن ابن عمر قال للرجل: (اجعل صيام رمضان آخرهن) الحديث. =

3 يوم · @u_ea6 نظر الفاريابي
ردًا على @u_ea6

١٤- قال في (٧٦/١) حاشية (٢):
لم أقف عليه في مطبوعة (مستخرج أبي عوانة) وفيها نقص.
فهم من كلام النووي وهو قوله: (من قول الرجل لابن عمر: قدم الحج) أنه كلام السائل: فأدخل في البحث كلام النووي: (قدم الحج)، ولم يظهر شيء، فحكم أن في الكتاب سقطا.
ظن كلام النووي أنه كلام السائل.

١ ٣ ٩



3 يوم · @u_ea6 نظر الفاريابي

١٥- قلت: ما نقله النووي عن (مستخرج أبي عوانة) موجود في المطبوع (٥٠/١، رقم ١٤).
ولفظه: (فقال رجل: ... وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت.
فقال: لا، اجعل صيام رمضان آخرهن كما سمعت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم.
وهذا شغل من حرموا الاستفادة من المطبوع.

١ ٣ ٩

3 يوم · @u_ea6 نظر الفاريابي

كتاب الإيمان ٥١

أبي زائدة، حدثني سعد بن طارق أبو مالك الأشجعي، حدثني سعد بن عُبيدة السُّلمي، عن ابن عمر، قال: «بُني الإسلام على خمسٍ: أن تعبد الله وتكفر بما دونه[١]، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، [وحج البيت][٢]، وصيام رمضان»، [فقال رجل[٣]: تعبد الله، وتكفر بما دونه، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت][٤] فقال: لا، اجعَلْ صيامَ رمضان آخرهنَّ، كما سمعتُ من فِيّ رسول الله ﷺ.

١ ٦

الجواب:

أن كل ذلك لم يكن، ولا أدري ما الذي يلجئ الرجل إلى مثل هذه التخيلات الباطلة، ونسج هذه التصورات السخيفة؟ فلا أنا ظننت كلام النووي هو كلام السائل، ولا بحثت بهذه العبارة الذي ذكرها، ولا وجود لكل هذه الأحلام إلا في رأس الرجل ومخيلته فقط.

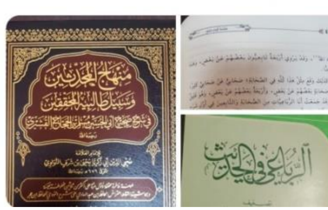
وكل ما هنالك أن موضع هذا العزو برمته لم يكن موجودا في طبعات مستخرج أبي عوانة القديمة، بل كان الباب برمته ساقطا منها، ولم يوجد إلا في طبعة الجامعة الإسلامية الأخيرة، ولم تكن موجودة ساعتئذ، فلذا كتبت هذا التعليق (لم أقف عليه في مطبوعة «مستخرج أبي عوانة» وفيها نقص)، فهل يحتاج هذا كل هذه الأحلام والأساطير يا أخ نظر؟ نعوذ بالله من خصومة تسد باب الإنصاف.

الملاحظة التاسعة:



1 يوم · u_ea6@ نظر الفاريابي

١٦- (قراءة في شرح النووي طبعة المنهاج القويم)
من درر تعليقات المحقق:
قال في حاشية (٤٧٠/١) مستدركا على النووي
(فقد صنف عبد الغني المقدسي في ذلك جزءا مشهورا باسم الرباعي).
لا يعرف الفرق بين المقدسي والأزدي فهو لعبد الغني الأزدي المصري بلديه.
ومثل هذا الاستدراك يبعث بالسخرية والضحك.



الجواب:

أنني نبهت على الفرق بين الرجلين في حاشية (٤) (٢/ ١٨١) بما صورته:

(٤) إنما وصف المصنف «الحافظ عبد الغني» بـ «المقدسي المتأخر»، تمييزًا له عن سميه الحافظ الشهير عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة (٤٠٩هـ)، في حين توفي المقدسي المتأخر سنة (٦٠٠هـ).

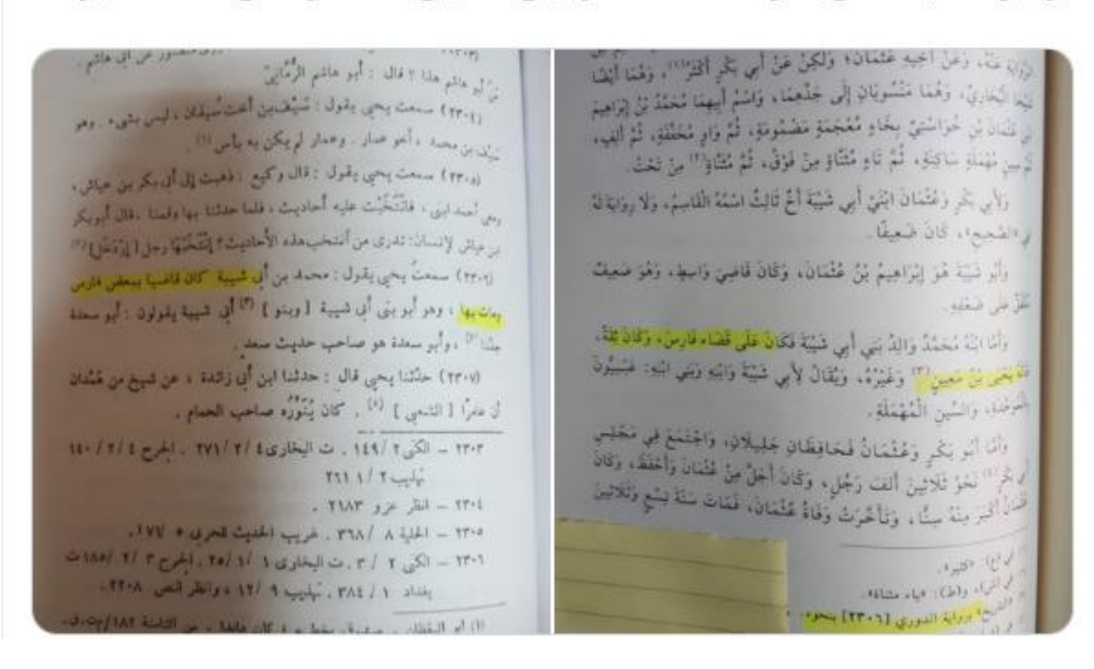
وكتاب الأزدي هذا اقتنيته وطالعت مخطوطته منذ نحو سبعة عشر عاما والحمد لله، وكنت أريد تحقيقه وقتها فوجدته مطبوعا يومئذ، وما شنع به المنتقد إنما هو سبق قلم، لا ريب في ذلك.

ولا أعرف ما الذي يبعث على السخرية والضحك في مثل هذا عند العقلاء من بني آدم؟ ألأنَّ الأزدي بلديِّي كما يقول؟ فهو مصري مثلي؟ فهو يتصور أن مصر مثلا قرية صغيرة على شاطئ النيل والأزدي جاري في هذه القرية، أعيش أنا وهو في حارة واحدة، فكيف لا أعرفه؟ على أساس أن الأزدي معاصر لي أو أنني قديم من طبقته؟ إن كان في الأمر مسخرة تدعو إلى الضحك والاستهزاء، فلعله ظهر الآن من الحقيق بها.

الملاحظة العاشرة:



١٧- (قراءة في شرح النووي طبعة المنهاج القويم)
من درر التعليقات:
في (٤٧١/١): (واما ابنه محمد والد بني شيبة، فكان على قضاء فارس، وكان ثقة، قاله يحيى بن معين وغيره).
علق في الحاشية: (التاريخ برواية الدوري بنحوه).
أرجو تعليقا من الوعاظ المحترمين الذين اتخذوا من هنا منبرا.



الجواب:

- وهذا من عجائب الملاحظات، فأين الإشكال هنا؟ نقل النووي نقلا عن ابن معين، وهذا النقل لا يوجد عن ابن معين في المطبوع من رواياته إلا في رواية الدوري عنه، ولما كان غير مطابق لما عند الدوري كتبت: «بنحوه»، فما الذي يستنكره الرجل ومن يصفق له؟!

نعم توثيق ابن معين للرجل موجود عند مغلطاي في «الإكمال»، ونقله الذهبي في «الكاشف»، ولا حاجة لي بالتوسع في مثل هذا في مثل هذا السياق.

واللطيف أن الأخ نظرا قد أسقط مما نقله من عبارة الشرح كلمة (أبي) قبل (بني شيبة)، وهكذا تكون دقة النقل في سطرين عند الناقد!!

وأخيرا: فلا يخفى علي ولا على عاقل أن قصد الأخ نظر من هذه الملاحظات هو التشويش والتشغيب فقط لا غير، وهو يعرف قبل غيره جودة الطبعة ومقدار ما بذل فيها من الجهد، وما بلغته بمحض فضل الله من الإتقان والضبط، وأن ما فيها من الهفوات شيء لا يكاد يذكر ولا يعكر عليها، ولكنه يريد أن يصد عنها -لحاجة في نفسه- صغار الطلبة وضعاف النفوس ممن يؤثر فيهم مثل هذا الكلام الفارغ، ويوافق هوى في نفوسهم، وإلا فإن المنصفين يعلمون أن الخطأ وارد والسهو لا ينجو منه أحد، ولكن العبرة بالغالب والأكثر، وإذا بلغ الماء القلتين لم يحمل الخبث.

وقد ظهر أنه لا يُسَلّم له مما أثاره إلا القليل النادر مما يعود إلى العزو أو سبق القلم، والأمر فيه كله قريب، فإن كل هذا الكلام في الحواشي، والأمر فيها يسير، وأسأل الله أن يهدينا والأخ نظرا للصواب والرشد، وأن يغفر لي ما أخطأت فيه ويجنبنا الزلل في القول والعمل.

(رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)

(رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا)

والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا

مَازِن بْنُ مُحَمَّدٍ السِّرْسَاوِيّ

حامدا ومصليا على سيد ولد آدم ﷺ